

## Nuclear Program of Iran and its Repercussions on the Gulf Cooperation Council (GCC) Countries

Seadi Alaslamiy\*, Dalal Alsud

Faculty of Economics and Political Sciences, Cairo University, Egypt.

### Abstract

This study aims to analyze the Iranian nuclear program and its implications for the GCC countries, and in the framework of that, it was addressed three axes; the emergence and development of the Iranian nuclear program, and then the impact of it on the Gulf region, and finally the official positions and visions of the GULF Cooperation Council countries of the Iranian nuclear program. To achieve the objectives of the study, the historical approach has been used in order to track the historical roots of the Iranian nuclear file, and the descriptive analytical approach to analyze information. The study reached several conclusions, the most important of which is that the period of the 1950s was the actual beginning of the adoption of the Iranian nuclear program, and that the Iranian nuclear program negatively affects the Gulf states as it threatens regional stability in the Gulf region and leads to the destabilization of the economic security of the Gulf States of the Arab Gulf, and the official positions on Iran's nuclear program were fragmented, the most important of which was the recognition and affirmation of Iran's right to preserve its nuclear technology for peaceful uses and support a peaceful and diplomatic solution to the Iranian nuclear crisis. In light of these findings, some recommendations and proposals have been reached, the most important of which is to draw the attention of Arab diplomacy to play an important role against the Iranian nuclear issue.

**Keywords:** The Iranian nuclear program; the Gulf Cooperation Council countries; The Iranian nuclear agreement; Iran; US sanctions; The Middle East.

<https://doi.org/10.35516/hum.v49i3.1327>

Received: 23/12/2020

Revised: 22/3/2021

Accepted: 7/4/2021

Published: 15/5/2022

\* Corresponding author:

[njam9999@hotmail.com](mailto:njam9999@hotmail.com)

### البرنامج النووي الإيراني وتداعياته على دول مجلس التعاون الخليجي

سعدى الاسلمى\*, دلال السيد

كلية الاقتصاد والعلوم السياسية: جامعة القاهرة، مصر.

### ملخص

تهدف هذه الدراسة بشكل رئيس إلى تحليل البرنامج النووي الإيراني وتداعياته على دول مجلس التعاون الخليجي، وذلك في إطار السعي الإيراني للحصول على القدرات النووية، وبيان مدى تأثير هذا البرنامج على منطقة الخليج من خلال إدراك دول المجلس بأنها ستعرض للمخاطر السياسية والأمنية والاقتصادية والبيئية بحكم معطيات الحدود المشتركة بين إيران ودول الخليج العربي، بناء على ذلك انطلقت الدراسة من سؤال بحثي رئيسي مفاده: ما هو أثر البرنامج النووي الإيراني على دول الخليج العربي؟ وقامت الدراسة على فرضية رئيسية مفادها: إن هنالك تأثير سلبي للبرنامج النووي الإيراني أمنياً وسياسياً، وعبنا اقتصادياً على منطقة الخليج العربي نتيجة ما يحققه لإيران من أهداف، وقد أشارت نتائج الدراسة إلى أن البرنامج النووي الإيراني والاتفاق حوله مع القوى الدولية سيؤدي إلى جعل إيران قوة نووية في المنطقة، وهو ما خلق فرض وقائع جديدة في سباق التسلح في الأسلحة التقليدية في المنطقة حتى قبل إبرام الاتفاق عام 2015م، وهو أكثر أهمية من سباق التسلح النووي لإمكان توظيف هذه الأسلحة واستخدامها على عكس السلاح النووي الذي تقتصر أهميته على الردع فقط، وهو ما يشكل تهديداً حقيقياً للمصالح القومية لدول الخليج، خاصة وأن إيران تطمح للاضطلاع بأدوار إقليمية مؤثرة في دول الجوار الخليجي، ونفوذ يتجاوز القرب الجغرافي، ويتوافق مع مصالحها الحيوية في منطقة الخليج. الكلمات الدالة : البرنامج النووي الإيراني، دول مجلس التعاون الخليجي، الاتفاق النووي الإيراني، إيران، العقوبات الأمريكية، الشرق الأوسط.

## المقدمة

سعت إيران خلال سنوات طويلة، وبغض النظر عن طبيعة الحكم فيها، إلى امتلاك قدرات نووية تؤهلها للعب دور إقليمي أكبر يتناسب وإمكاناتها وقدراتها وموقعها الجيوستراتيجي، ويعزز هيمنتها كقوة إقليمية مناوئة للسياسات الغربية التي تراها تدخلا في شؤون الإقليم الخليجي، في الوقت نفسه ترى دول الجوار العربي في سعي إيران الدؤوب لامتلاك برنامج نووي محاولة للهيمنة على المنطقة، وتنفيذ طموحها القديم الجديد بأن تكون شرطي الخليج، أو أن تقوم بلعب دور الدولة المركز فيه.

ومن جهة أخرى خشيت الولايات المتحدة الأمريكية، من أن يؤدي نجاح إيران المستمر في تجاربها النووية إلى تطوير قدراتها على تخصيب اليورانيوم إلى مستويات متقدمة، وهو الأمر الذي قد يمكنها من امتلاك الكعكة الصفراء القادرة على إنتاج السلاح النووي، ولذلك انتهجت ضدها سلوكا عدائيا، لكنها خلال السنوات الأخيرة، تراجعت عن تهديداتها المتكررة، وبدأت بلقاءات تفاوضية مباشرة معها، تكللت عام 2015م بتوقيع اتفاق دولي يقر بحق إيران بامتلاك التكنولوجيا النووية.

الأمر الذي أوجد تخوفات عربية خليجية كبيرة، نظرا للتناقضات التي يثيرها البرنامج النووي الإيراني، فإيران تصر على سلمية مشروعها وتوجيهه للاستخدامات السلمية، في حين تصر الأطراف الإقليمية وفي مقدمتها المملكة العربية السعودية ومن ورائها دول مجلس التعاون الخليجي على أنه مقدمة لمشروع تسليح نووي، وتوجه الاتهام لإيران في أن برنامجها يحوي في ثناياه أو يواكبه في خط متوازي معه برنامج نووي عسكري سري يهدف في محصلته النهائية إلى امتلاك السلاح النووي، وما البرنامج النووي السلمي إلا غطاء يتم التستر من خلاله على هذا البرنامج السري.

كما أن دول الخليج العربي لا ترى في الاتفاق النووي الإيراني مع الدول الغربية وإيران إلا إقرارا صريحا بالاعتراف بوجود إيران كدولة نووية، حتى ولو لأغراض سلمية، والتي قد يتم تحويلها لاحقا إلى أسلحة دمار شامل، تمثل تهديدا لمنطقة الشرق الأوسط عموما، وتهدد توازن القوى في منطقة الخليج العربي خاصة، وما يشكل ذلك من تهديد الاستقرار الإقليمي في منطقة الخليج، وصعوبة التوصل إلى صيغة مشتركة لأمن الخليج، خاصة في ظل العلاقات الإيرانية الخليجية التي تتسم بالتشابك والتعقيد، إذ يبرز ذلك في حالة التباين التي تشهدها منطقة الخليج من هذا البرنامج النووي، وهو ما ظهر جليا في مواقف الدول الخليجية، نتيجة ما يشكله البرنامج النووي من تهديد وتحد حقيقي لمستقبل هذه الدول.

بالإضافة إلى مخاطر التسليح الإيراني المتعلق بالخسائر الاقتصادية التي ستكبدها المنطقة جراء حدوث تسريبات إشعاعية، وهو أمر ليس ببعيد سواء أكان البرنامج النووي الإيراني سلميا أو عسكريا، وسواء فرضت عقوبات دولية على طهران أو لم تفرض، وسواء وقعت مواجهة بين إيران والأطراف الأخرى المعنية بالنزاع، ففي جميع الأحوال هذا الخطر محتملا لا سيما أن مفاعل بوشهر مثلا يقع فعلا على خط زلزال نشط، فحدوث مثل هذه التسريبات الإشعاعية سوف تكون لها آثار ونتائج بيئية وصحية خطيرة، وتداعيات اقتصادية كبيرة على منطقة الخليج.

لا شك أن هناك ثمة صعوبة في تحديد أي من الاتجاهات التي يمكن أن تسلكها أزمة البرنامج النووي الإيراني في المستقبل، خاصة وأن تطوراتها لا تزال تتفاعل، وهو ما يبقّي كل الخيارات والاحتمالات قائمة ومفتوحة وفقا للمتغيرات الإقليمية والدولية، فإيران تصر على حقها في امتلاك القدرات التكنولوجية النووية وتطويرها، بينما تعبر الدول الأخرى عن قلقها ومخاوفها الأمنية من البرنامج النووي الإيراني، وما زاد في تعقيد الأزمة هو استمرار إيران في استكمال برنامجها النووي ضاربة عرض الحائط لكل التهديدات الدولية، ومتحدية كل العقوبات الاقتصادية المفروضة عليها.

## تساؤلات الدراسة :

وللإجابة عن السؤال البحثي الرئيسي:

ما أثر البرنامج النووي الإيراني على دول الخليج العربي؟

والأسئلة الفرعية المنبثقة منه:

1- ما مراحل نشأة وتطور البرنامج النووي الإيراني؟

2- ما آثار البرنامج النووي على منطقة الخليج العربي؟

3- ما المواقف التي تتخذها دول مجلس التعاون من البرنامج النووي؟

## أهمية الدراسة:

ترجع أهمية الدراسة إلى طبيعة الموضوع الذي تحاول معالجته، كونه أحد الموضوعات الحيوية والحساسة، التي تمس مستقبل منطقة أمن دول مجلس التعاون الخليجي، فتعد من أهم المناطق حول العالم، من الناحيتين الجيوستراتيجية والاقتصادية .

## الأهمية العلمية:

يحظى موضوع الدراسة محل البحث، باهتمام العديد من المختصين والباحثين، ومراكز التخصص والبحث، ويعود هذا الأمر إلى حساسية العلاقة

بين إيران وبين أمن دول مجلس التعاون الخليجي، إلى جانب انعكاس ذلك كله على واقع إقليم الشرق الأوسط برمته.

#### الأهمية العملية:

تنبع الأهمية العملية للدراسة من سبب جوهري، وهو الاتفاق النووي الإيراني، الذي قد يؤثر بشدة على أمن دول مجلس التعاون الخليجي، وإذا ما استطاعت هذه الدراسة الإجابة عن تساؤلاتها، فإنها ستكون واحدة من الدراسات المساعدة على فهم مضمون سلوك إيران السياسية، ومدى ارتباط تلك السياسة بأمن دول مجلس التعاون الخليجي.

#### أهداف الدراسة:

توضيح مراحل نشأة البرنامج النووي الإيراني، وأثار هذا البرنامج على منطقة الخليج العربي، وتوضيح المواقف التي يجب أن تتخذها دول مجلس التعاون الخليجي من البرنامج النووي الإيراني.

#### المناهجية المستخدمة:

اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي لما يحمله من تداخل مع فقرات الدراسة، ولأهميته في هذه الدراسة، نظراً لكونه يساعد في تجميع المعلومات سواء كانت مباشرة أو غير مباشرة "أكاديمية الوفاق، 2020)، بالإضافة إلى استخدام نظرية الدور التي تتناول الحياة الاجتماعية، وأنماط السلوك المميز، وتقوم بتفسير الأدوار من خلال الأشخاص، وهم أعضاء في المناصب الاجتماعية، وهذه النظرية ظهرت في علم الاجتماع، وتهتم بدراسة العلاقة بين توقعات الدور والسلوك، وبرزت أهمية الدور في دراسة عامل الشخصية في أنظمة الحكم المختلفة، وأثرها في النظام الدولي بعد الحرب العالمية الأولى، وفي نظرية العلاقات الدولية، تم تصور الدور بشكل استباقي، كدور عام يشير إلى توقعات سلوك الدول ضمن توازن القوى، وتتضح نظرية الدور من خلال مستويين من التحليل، أولهما: يبحث عن الأدوار السياسية في إطار الأنساق الإنسانية في داخل الوحدة السياسية، وذلك عبر محور تحليل أدوار صانع القرار السياسي وعلاقته وتفاعلاته مع أبنيه النسق، ويركز على دراسة علاقات الأدوار وتوزيعها وتفاعلاتها بين أبنيه هذا النسق، وأيضاً دراسة أثر التركيب الاجتماعي وانعكاساته على أداء الأدوار السياسية، أما المستوى الثاني: فيبحث في الأدوار السياسية في إطار النسق الدولي (النجاب، 2017). وسوف يكون المتغير المستقل في الدراسة البرنامج النووي الإيراني، والمتغير التابع تداعياته على دول مجلس التعاون الخليجي. وتأسيساً على ما تقدم تم تقسيم هيكلية الدراسة على ثلاثة محاور فضلاً عن مقدمة وخاتمة، يتناول المحور الأول: نشأة وتطور البرنامج النووي الإيراني، أما الثاني: فتطرق لتأثير البرنامج النووي على منطقة الخليج، لنفرد المحور الثالث بالتركيز على المواقف والرؤى الرسمية لدول مجلس التعاون الخليجي من البرنامج النووي الإيراني، وسوف تختلف الدراسة الحالية عن أي دراسة أخرى في متغيرات الدراسة التي تقوم الدراسة عليها، بالإضافة إلى تنفيذ الدراسة خلال الفترة حيوية في الإتفاق النووي الإيراني منذ بدء سريان الاتفاق عام 2015.

#### المحور الأول: نشأة وتطور البرنامج النووي الإيراني:

اعتبرت فترة الخمسينات من القرن الماضي البداية الفعلية لاعتماد برنامج الطاقة النووية دون التعرض إلى ضغوطات دولية بمساعدة الدول الكبرى، حيث مهدت الولايات المتحدة أمام الدول الراغبة بامتلاك الطاقة النووية للاستفادة منها، حيث اطلق آيزنهاور في عام 1953 م، مشروع "الذرة من أجل السلام"، كتدبير يقضي بوضع تكنولوجيا الذرة في خدمة أهداف الإنسانية عامة ودون تمييز. وقد استفادت إيران من هذا العرض الأمريكي بحكم علاقتها المميزة مع الولايات المتحدة، وإمكاناتها المالية الجيدة والنزعة الإمبراطورية التي تتحكم بتوجهات الشاه ومساعدته لتصبح إيران لاعباً مؤثراً في القرار الدولي (عليان، 2017).

وقد حصل الشاه الذي أبدى اهتماماً مبكراً بالبرامج النووية على أول مفاعل أبحاث نووي لمركز "أمير آباد" للأبحاث النووية في طهران، تبلغ قوته 5 ميغاوات من الولايات المتحدة في عام 1957 م، وقد باشر المفاعل أعماله في عام 1967 م، وكان لهذا المفاعل قدرة على إنتاج 600 غرام من البلوتونيوم سنوياً من وقوده النووي المستهلك (Cordesman, Al-Rodhan, 2006)، وقد قامت إيران بالتوقيع على معاهدة حظر الانتشار النووي الدولية في الأول من يوليو عام 1968 م، والتي دخلت حيز التنفيذ في 5 مارس 1970 م بعد مصادقة البرلمان الإيراني (رسل، 2008).

وعلى ضوء توجهات الشاه سعت إيران إلى بناء ثلاثة وعشرين مفاعلاً نووياً لإنتاج الطاقة الكهربائية، ومن أهم الخطوات التي اتخذتها إيران في مسعاها لهذا الهدف، توقيع مع الشركة الألمانية Crafft Work عام 1975 م، تضمن هذا العقد الاتفاق على بناء مفاعل في منطقة بوشهر الإيرانية بقدرة 1200 ميغاوات، هذه الخطوة قد أثارت انزعاج الولايات المتحدة فقام الشاه بتوقيع اتفاقية مع معهد ماسيوشوسست التكنولوجي الأمريكي لتدريب 800 مهندس وفني إيراني لإدارة وتشغيل مفاعل بوشهر عند الانتهاء من بنائه، كما تعاقبت إيران على مفاعلين نوويين تنفذهما الشركة الفرنسية، إلا أن قيام الثورة في إيران وسقوط الشاه، قد أوقفت العمل في بناء هذين المفاعلين (Linzer, 2005).

وفي هذا الإطار سار البرنامج النووي الإيراني في اتجاهين متوازيين، الأول: تمثل في وضع أسس البنية الأساسية والتنظيمية الوطنية الإيرانية في المجال النووي، والثاني: التوسع في التعاون مع العالم الخارجي في المجالات النووية من أجل الحصول على المعرفة النووية المتطورة، والاعتماد بصفة خاصة في ذلك على الولايات المتحدة وألمانيا وفرنسا، لذا تم وضع خطة لإقامة أكثر من عشرين مفاعلاً نووياً عبر البلاد، توقع لها أن تبدأ العمل في منتصف التسعينات، إلا أن قيام الثورة الإسلامية الإيرانية في عام 1979م نقل البرنامج النووي إلى مرحلة جديدة ومختلفة عما قبلها، بسبب موقف وسياسة رجال الدين في إيران تجاه الغرب، وتجاه الطاقة النووية المحرمة طبقاً لرؤيتهم الدينية، فقام آية الله الخميني بإنهاء الاتفاقيات مع الولايات المتحدة بما فيها الاتفاقات النووية، وطرد الشركات الأجنبية العاملة في إيران، وذلك بعد أن تم إنفاق ما يزيد عن 3 مليار دولار على محطة بوشهر (زكرياء، 2016). وعلى الرغم من التصريحات التي أطلقتها إيران حول عدم رغبتها في مواصلة برنامجها النووي، إلا أنها بدأت استئناف العمل في مفاعل بوشهر عام 1984م، عقب قصف العراق لمفاعل "بوشهر" ست مرات خلال الحرب العراقية الإيرانية، وكنتيجة لاستخدام العراق في هذه الحرب للصواريخ الباليستية والأسلحة الكيماوية والتدمير الناجم عنهما، عمدت إيران إلى بناء مصانع ومراكز علمية تتولى إنتاج أسلحة كيماوية وصاروخية مكافئة للسلح العراقي (السعيري، 2012).

وواصلت إيران الاهتمام بتطوير قدراتها النووية، عند إعلان آية الله الخميني في عام 1986م تحديداً، استئناف نشاط إيران المكثف في هذا المجال، لتبدأ بالفعل بعد انتهاء الحرب الإيرانية العراقية "1980 . 1988" استئناف برنامجها النووي بالتزامن مع رواج التجارة السرية للمواد النووية، وقد استفادت إيران من التقنية الباكستانية (Moore, 2006)، وما ساندتها في مسعاها ظهور قوى دولية كالصين وكوريا الشمالية تمتلك برامج نووية ومستعدة لمساعدة إيران في هذا المجال، وسارت إيران في هذه المرحلة وفق أربع مجالات، الأول: توسيع دائرة التعاون النووي مع الدول الأجنبية، لا سيما مع الصين وكوريا الشمالية والهند وباكستان، والثاني: توسيع البنية النووية الأساسية في البلاد، والثالث: تطوير القدرات الفنية والعلمية للعاملين في المجال النووي، والرابع: دفع مجالات البحث والتطوير في المجال النووي (محمود، 1993).

سعت إيران جاهدة لإعادة نشاطها النووي، وبناء المفاعل النووي لتوليد الطاقة الكهربائية في بوشهر، عقب حرب الخليج الثانية في بداية عام 1991م، والتي ولدت قوة دفع كبيرة لبرامج التسليح في إيران بصفة عامة، والتسلح النووي بصفة خاصة، وفي هذا الإطار عملت إيران على استيراد رؤوس نووية من الجمهوريات الإسلامية في آسيا الوسطى، وتم استئناف مشروع بوشهر في عام 1992م، بعد توقيع روسيا على اتفاق إيران، لتقوم بعدها بعثة من الوكالة الدولية للطاقة الذرية بتفتيش المنشآت النووية الإيرانية، دون أن تهم إيران بوجود مخالفات في هذا الشأن، وهو ما أغضب إسرائيل والولايات المتحدة (عبد الحليم، 2010).

وعلى الرغم من ذلك، استمرت طهران في برنامجها متجاوزة البيانات الأمريكية التي تهمها بالتوجه نحو تصنيع السلاح النووي لاستخدامه ضد الدول الخليجية وإسرائيل، وفي عام 2002م شهد البرنامج النووي الإيراني انتعاشاً جديداً، حيث بدأ تقنيون روس بإنشاء مفاعل نووي في منطقة بوشهر تنفيذاً للاتفاق الذي أبرم مع إيران، والذي كان في الوقت نفسه محل اعتراض أمريكي شديد، على الرغم من إبلاغ إيران الوكالة الدولية للطاقة الذرية بأنها سوف تخصص المفاعل الجديد لتطوير خطة إنتاج الوقود النووي (تشوين، 2007).

ثم كشفت بعض جماعات من المعارضة الإيرانية "حركة مجاهدي خلق" ذلك للعالم في مؤتمر صحفي عقدته في واشنطن عام 2002م، عن معلومات جديدة حول النشاط النووي الإيراني، وأعلنت عن وجود منشآت نووية سرية في "عباري، نطنز، أراك"، وبالفعل التقط بعدها قمر صناعي تابع لمركز أبحاث أمريكي صوراً لموقعين نوويين هما: "نطنز" و "أراك"، وفق ما صرح به المتحدث باسم الخارجية الأمريكية في أواخر عام 2002م، ليكشف بعدها مدير عام وكالة الطاقة النووية آنذاك محمد البرادي، بعد زيارات متكررة للمفتشين الدوليين للمفاعلين، خرق إيران للمعاهدة، وأكدت التقارير أن القرائن التي اكتشفوها في منشآت مختلفة تدل على أن إيران تدير برنامجاً سرياً لتخصيب اليورانيوم منذ 18 عاماً (Fialho and Wallin, 2015). وفي عام 2004م استأنفت إيران تخصيب اليورانيوم في مدينة نطنز، وتطور الأمر بإعلان إيران عن بناء 3000 جهاز طرد لتخصيب اليورانيوم عام 2007م، تطورت إلى 6000 جهاز عام 2008م، وهي تسعى إلى امتلاك 54 ألف جهاز طرد مركزي (عبد الحليم، 2010)، ليتصدر البرنامج النووي الإيراني بعد ذلك أهم ملفات الخلاف بين طهران وواشنطن.

وفي يناير من عام 2006م، بذلت أطراف متعددة من واشنطن ومجموعة 5+1، من أجل تقديم حوافز ومبادرات اقتصادية إلى إيران كي تتمكن من التوقف عن مواصلة برنامجها النووي، إلا أن هذه المناقشات قد ظلت في مأزق، وراوحت مكانها، وبعد إعلان إيران دخولها النادي النووي بتخصيبها لليورانيوم، وهو ما جعل ملف إيران النووي يحال إلى مجلس الأمن الدولي بضغط من الولايات المتحدة، لتشديد العقوبات على طهران، ليصدر القرار 1737 الذي تضمن عقوبات على مؤسسات وأشخاص من العاملين في برنامج إيران النووي والصاروخي معاً (مخيمر، 2007)، ليصدر مجلس الأمن بعدها ثلاثة قرارات تضمنت عقوبات اقتصادية وتقنية، ركزت في المقام الأول على منع وصول إيران إلى التكنولوجيا النووية والصواريخ.

وفي عام 2007م أعلن الرئيس الإيراني السابق "محمود أحمددي نجاد" دخول بلاده مرحلة الإنتاج الصناعي للوقود النووي، في منشأة نطنز النووية بمدينة أصفهان، وعليه هدد أمين عام المجلس الأعلى للأمن القومي الإيراني، بإعادة النظر في التعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، إذا ما واصلت

الدول الغربية معارضتها لأنشطة إيران النووية، وعلى الرغم من القرارات والعقوبات الأمريكية ومجلس الأمن، لم تتراجع إيران عن أنشطة تخصيب اليورانيوم، مؤكدة على حقها في امتلاك الطاقة النووية للأغراض السلمية، استناداً للمادة الرابعة من معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية، حيث أصبح هذا الموقف في رأي بعض المحللين جزءاً من شرعية النظام السياسي في طهران سواء كان إصلاحياً أو محافظاً (جلود، 2011).

ورغم استئناف التفاوض مرات عدة في كل من عام 2008. 2009م، إلا أن إصرار الطرف الغربي "الأوروبي الأمريكي" على وقف التخصيب قبل بداية التفاوض، مقابل إصرار الطرف الإيراني بأن وقف التخصيب قد يكون نتيجة للتفاوض وليس شرطاً، جعل الطريق مسدوداً أمام التقدم في المفاوضات، الأمر الذي فتح الباب أمام قرارات أخرى من مجلس الأمن، بدأت معه مرحلة جديدة من العقوبات المفتوحة، والتلويح بالخيار العسكري بين فترة والأخرى، هذه السياسة التصعيدية لم تثن إيران عن متابعة برنامجها النووي، وواصلت استعمال كل الوسائل التي تمتلكها للتأثير على موقف كل من الاتحاد الأوروبي وروسيا والصين (كشك، 2018).

بعد رفض إيران عرض كل من الولايات المتحدة وروسيا وفرنسا في عام 2009 مقترح حول تخصيب اليورانيوم الإيراني في الخارج، جاء الرد الإيراني لفرض مزيد من العقوبات، بتوقيع إيران اتفاقاً مع كل من تركيا والبرازيل عام 2010م، ينص على نقل إيران لليورانيوم منخفض التخصيب بنسبة 3.5٪ إلى تركيا لمبادلتها بيورانيوم عالي التخصيب بنسبة 20٪، وهو ما أكد على إصرار إيران على امتلاك القدرات النووية، وخصوصاً عمليات التخصيب (خميس، رضا، 2014).

عدت الدول الغربية هذا الاتفاق بمثابة مراوغة من إيران لكسب مزيد من الوقت، حيث زادت نسبة اليورانيوم المخصب التي تمتلكها إيران أكثر من 1200 كلف التي كانت تنوي تسليمها إلى تركيا بغرض التبادل مع مجموعة فيينا، في ظل استمرار إيران تخصيبها اليورانيوم منذ طرح مسودة اتفاق فيينا في عام 2009م، إلى موعد اتفاق تبادل اليورانيوم في عام 2010م.

مع نهاية عام 2011م تزايدت بشكل كبير مخاوف الوكالة الدولية للطاقة الذرية تجاه بعض جوانب البرنامج النووي الإيراني، وانتقلت تلك المخاوف إلى اتهامات صريحة لإيران بعدم التعاون مع الوكالة لتبديد تلك المخاوف، وقيامها بالعديد من الأنشطة والتجارب، وإجراء أبحاث تضمنت نماذج محاكاة بالكمبيوتر، وقيام إيران بالإعداد لإجراء تجارب نووية من خلال اختبار أجهزة خاصة في ممرات تحت الأرض، وهو ما زاد من مخاوف المجتمع الدولي وقوض الثقة بالادعاءات الإيرانية بسلامة برنامجها النووي (دودين، 2019).

وفي عام 2012م قدمت مجموعة 1+5 عرضاً إلى طهران يقضي بتعليق تخصيب اليورانيوم بنسبة 20٪ بدلا من توقفه تماماً، مقابل تخفيف العقوبات على قطاع البتروكيماويات، إلا أن إيران رفضت العرض؛ لأن قطاع العقوبات الذي يشمل الرفع لا يشكل جوهر العقوبات المفروضة على إيران، وقامت إيران بعد ذلك بتقديم اقتراحا في نفس العام يتضمن تسع خطوات، تقضي برفع تدريجي للعقوبات الغربية مقابل وقف التخصيب في منشأة "فردو" وتضمن الاقتراح إمكانية استئناف إيران برنامج التخصيب بالكامل في حال اخفاق المفاوضات، غير أن الولايات المتحدة رفضت الاقتراح الإيراني لعدم توافره على ضمانات تؤكد أن إيران لا يمكن أن تنتج سلاحاً نووياً، واستمرت جولات المفاوضات الإيرانية الغربية، من دون أن تحقق ما يؤدي إلى حل فعلي لأزمة البرنامج النووي الإيراني (إسماعيل، 2015).

لتبدي الولايات المتحدة متمثلة في رئيسها آنذاك، باراك أوباما عن استعدادها للحوار مع القادة الإيرانيين دون شروط مسبقة، مطالباً بتغيير حقيقي في سياسة الولايات المتحدة تجاه إيران، معرباً عن عدم قناعاته بالنهج العسكري، مرجحاً النهج الدبلوماسي للحيلولة دون تطور القدرة النووية إلى قدرة عسكرية، فهو أكثر فعالية وأقل تكلفة، وقد تزامن ذلك مع وصول إيران إلى أعلى مراحل التطور النووي وامتلاكها للدورة النووية الكاملة، ووجود تحولات مهددة لنظام إيران الثوري وسلامته، كالعقوبات الاقتصادية (جرجس، 2014).

وما ساهم في الدفع نحو مرحلة جديدة كانت بدايتها القناة السرية التفاوضية مع الولايات المتحدة في مسقط "سلطنة عمان" عام 2012م، أدت إلى إعلان تاريخي عن تفاهم أولي، شكل مفاجأة للكثيرين حول البرنامج النووي الإيراني في 24 نوفمبر 2013م، بين وفد أمريكي بقيادة جون كيري رئيس لجنة الشئون الخارجية في الكونغرس، مع علي صالحى كبير المفاوضين الإيرانيين في البرنامج النووي، مثلها الرئيس الإيراني الوسطي حسن روحاني، الذي تزامن إعلان فوزه في الجولة الأولى من الانتخابات الرئاسية عام 2013م، مع بوادر تغيير واضح في لغة التخاطب الإيرانية مع الغرب، وهو ما ساهم في تعزيز مناخ الثقة بين الأطراف المتفاوضة (شودار، 2017).

وبعد 21 شهراً من المفاوضات الصعبة، أعلنت مجموعة 15+ عن التوصل إلى اتفاق نهائي مع إيران حول برنامجها النووي الذي يمثل المرحلة الثالثة والأخيرة من المفاوضات بين القوى الكبرى وإيران، وذلك بعد الاتفاق الانتقالي بمدينة جنيف السويسرية في 24 نوفمبر 2013م، والذي وافقت إيران بمقتضاه على التخلي عن أجزاء من خطتها النووية مقابل رفع العقوبات المفروضة عليها، وبعد أشهر طويلة من المفاوضات توصلت الأطراف إلى اتفاق الإطار في مدينة لوزان بسويسرا أيضاً في 2 من أبريل عام 2015م، يقوم الإطار العام للاتفاق النهائي، على تقييد البرنامج النووي الإيراني طوال عقد تقريباً، مقابل رفع العقوبات الاقتصادية والمصرفية المفروضة على إيران بعد التأكد من وفائها بالتزاماتها بموجب الاتفاق، وقد دخل الاتفاق حيز التنفيذ، بعد مصادقة الوكالة الدولية للطاقة الذرية على وفاء إيران بالتزاماتها الواردة في الاتفاق كافة، في 16 يناير 2016م (وكالة سكاى نيوز، 2016).

وبالنظر لما تقدم، نجد أن هناك مجموعة من الدوافع التي تقف وراء إصرار إيران على تطوير برنامجها النووي، والتي يمكن إجمالها فيما يلي:

### 1. الدوافع السياسية والاستراتيجية:

تتحرك السياسة النووية الإيرانية في إطار مجموعة معقدة من الدوافع والنوايا، بعضها معلن والبعض سري، فبالرغم من اعتقاد الساسة الغربيين والإسرائيليين بأن الدافع الرئيسي للبرنامج النووي الإيراني يتمثل في السعي إلى إنتاج القنبلة النووية، إلا أن المسؤولين الإيرانيين يؤكدون على أن هذا البرنامج يندرج فقط في إطار الرغبة في الاستفادة من الاستخدامات السلمية للطاقة النووية على نحو يمكنها من زيادة حصة صادراتها النفطية المستجلبية للعملة الأجنبية، كما أنها ترغب في الاستفادة من التكنولوجيا النووية المتقدمة في مجال الصناعة لبناء كوادرها المتخصصة في هذا الحقل المعرفي الشديد الأهمية (السرچاني، 2005).

ومن هنا ركزت إيران في إدارتها للأزمة النووية مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، ومن ورائها الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي والعديد من القوى الدولية الأخرى، على عدم تقديم تنازلات فيما يتعلق بتخصيب اليورانيوم محلياً، على وجه الخصوص، لأنه سيوفر لها اكتفاء ذاتياً وبحررها من مغبة الاعتماد على الخارج، وعلى أثر الضغوطات التي مارستها الولايات المتحدة والدول الغربية بحجة امتلاكها للقوة النووية، وتعرض الاقتصاد الإيراني إلى التراجع، وهو ما هدد استقلاليتها ومكانتها في المنطقة، بات الملف النووي قضية وطنية تعبر عن المبادئ والثوابت الإيرانية، التي تتمثل برفض هيمنة الدول الكبرى، وتدخلها بشؤون البلاد واحتكارها للعلوم والتكنولوجيا (رملی، لزهري، 2019).

ليشكل البرنامج النووي وامتلاك إيران للدورة الكاملة واحداً من الثوابت التي تسعى إيران للحفاظ عليها، والذي بدوره سيوفر لها احتياجاتها من الطاقة أولاً، ويبرزها كلاعب أساسي في المنطقة ثانياً، وبشكل قوة رادعة لمن يحاول التدخل في شئونها، بالإضافة إلى حماية النظام الإيراني من محاولة تغييره، وحماية مصالح إيران الحيوية في ظل النظام العالمي الحالي ثالثاً (Ray, 2009)، فإيران ترى أن امتلاكها سلاحاً نووياً يعطيها مكانة سياسية مرموقة توفر لها ميزة تفاوضية أكبر مع خصومها، وتمكنها بالتالي من الوصول إلى الأهداف التي تسعى إليها، وتحقيق مكاسب سياسية توفر لها الأمن والاستقرار، كما تعد رغبة إيران في توسيع نفوذها في المنطقة العربية إحدى الاستراتيجيات والأهداف الرئيسة لها.

كذلك، تندرج عملية تطوير القدرات النووية الإيرانية في إطار تصور متكامل للسياسة الخارجية الإيرانية على الأصعدة الإقليمية والدولية، وترتكز السياسة الخارجية الإيرانية على الاستحواذ على مكانة متميزة على الساحة الإقليمية، وتذهب بعض التقديرات إلى أن القيادة الإيرانية تعمل في إطار هذا التصور على القيام بأدوار متعددة تبدأ بالمشاركة في ترتيبات أمن الخليج العربي، وتحقق الاستقرار في منطقة شمال غرب آسيا، وتصل الرؤية الرسمية الإيرانية إلى تصور إمكانية الاستفادة من التحولات الهيكلية الجارية في المنظومة الدولية في وضع استراتيجية استقطابية هدفها الأول: ملء الفراغ الأيديولوجي في العالم الثالث عقب انهيار الاتحاد السوفيتي (الهيبيدة، 2013).

والثاني: استمرار المواجهة مع الولايات المتحدة على أساس نظام قبي مستمد من الإسلام، قادر على استيعاب الطاقات والخبرات والتجارب التي أفرزتها حقبة الثمانينيات والتسعينيات، ولذلك، يمكن للسلاح النووي أن يكون بمثابة أداة بالغة الأهمية لتعزيز مكانة إيران الإقليمية والدولية، وهو ما يجعل إيران القوة الإقليمية الأولى خاصة في منطقة الخليج العربي، وحتى في المحيط العربي، إذا ظلت معطيات البلدان العربية كما هي حالياً، فإيران حريصة على التواجد في الدائرة العربية ليس فقط موطئ قدم في النظام الإقليمي العربي؛ وإنما كذلك لاستخدام هذا التواجد في الحفاظ على مصالحها والتأكد من عدم ظهور نظام إقليمي يعادلها تقوده أي من مصر أو المملكة العربية السعودية، كما أن إيران حريصة على احتواء إسرائيل كدولة منافسة لها في النفوذ على المحيط العربي (يوسف، 2011).

### 2. الدوافع الاقتصادية:

يعتبر الدافع الاقتصادي من أبرز أهداف البرنامج النووي الإيراني، فقد أشارت الحكومة الإيرانية إلى أن البرنامج النووي الإيراني يهدف إلى تأمين 20٪ من طاقتها الكهربائية بواسطة المواد النووية، وذلك لتخفيض استهلاكها من الغاز والنفط، ولا سيما أن الزيادة السكانية العالية، وخطط التنمية الاقتصادية سوف تزيد من معدلات استهلاك الطاقة في إيران، كما أن إيران انفقت جزءاً كبيراً من الثروة القومية خلال فترة حكم الشاه؛ لتمويل مشروعات الطاقة النووية (الصاوي، 2016). ومع ذلك فإن الأهداف المشار إليها لا تبدو منطقية، فمن وجهة نظر المحللون الأمريكيون والغربيون أن المفاعلات النووية سوف تتكلف مليارات الدولارات بالعملة الصعبة وهي ليست ذات فائدة كبيرة من الناحية الاقتصادية بالنسبة لدولة مثل إيران تمتلك مخزوناً ضخماً من النفط والغاز الطبيعي يمكن استغلاله لتوليد الكهرباء بتكلفة لا تتعدى 20.18٪ من تكلفة الكهرباء النووية، إلى جانب أن إيران ركزت إنشاء مفاعلاتها النووية في منطقة واحدة جنوب البلاد بعيداً عن المدن الإيرانية والمنشآت الصناعية في شمال البلاد، وهو ما يقلل من إمكانية الاستفادة من هذه المفاعلات في توليد الطاقة لخدمة الاحتياجات الاستهلاكية (عبد الحليم، 2010).

ويؤكد الجانب الإيراني على أن المشكلة الحقيقية تكمن في حقيقة أن وجود النفط والغاز لن يستمر لأكثر من ثلاثين عاماً على أحسن تقدير، لأنهما من أنواع الطاقة غير المتجددة، وهذا يعني ضرورة التفكير في توفير مواد بديلة، والطاقة الكهربائية هي واحدة منها.

### 3. الدوافع العسكرية:

لقد بدأ أن هناك إجماعاً على وجود دوافع عسكرية ذو طبيعة دفاعية رادعة وراء البرنامج النووي الإيراني، استناداً إلى أن الفكر الاستراتيجي الإيراني ركز بشدة على الدروس المستفادة من الحرب العراقية . الإيرانية والتهديدات الأمريكية لإيران، فمن خلال إدراك إيران لقدراتها العسكرية الضعيفة مقارنة بالقدرات العسكرية للولايات المتحدة، واحتمالية وقوع مجابهة عسكرية بينهما، فلا بد أن تستعد إيران لأية احتمالات في المستقبل (الضابطة، 2016).

ومما لا شك فيه أن أحد الدوافع المهمة وراء سعي إيران لتطوير برنامجها النووي هو رغبتها في تحقيق توازن استراتيجي مع القوى الإقليمية وبخاصة إسرائيل التي تصنف العدو المركزي والاستراتيجي لها، كما أن سعي إيران إلى امتلاك السلاح النووي يعبر بشكل قطعي عن رفض إيران لسياسة الغرب التي تغض الطرف عن مطالب دول منطقة الشرق الأوسط بتطبيق التفتيش الدولي على المنشآت النووية الإسرائيلية، أو على الأقل مطالبة إسرائيل بالتوقيع على اتفاقية منع انتشار الأسلحة النووية (عبد العزيز، 2012).

#### 4. الدوافع القومية والدينية:

أسهم هذا الدافع في تعزيز رغبة إيران في امتلاك الطاقة النووية، فالاختلاف بين إيران وشعوب المنطقة ولد لديها مخاوف من إمكانية الاضطهاد أو الاعتداء عليها من الطوائف الكبرى في المنطقة، خاصة في ظل امتلاك المسيحيين والهندوس والبوذيين واليهود وحتى المسلمين السنة الطاقة النووية، فلماذا يحرم الشيعة من امتلاكها؟، باعتبار إيران تتعامل مع ذاتها بأنها الدولة الممثلة للطائفة الشيعية، إن القادة الإيرانيين الإسلاميين يدركون أن إيران لا تواجه عدوا يهدد بقاءها المادي، بمعنى إزالتها من الوجود، فالتهديد في حقيقة الأمر يتعلق ببقائها كدولة إسلامية ذات ثقافة شيعية، إلى جانب أن المتشددين في إيران ما يزالون يعتقدون أن الولايات المتحدة تتدخل باستمرار في شئون إيران الداخلية، وأنها تسعى لتدمير النظام الإسلامي الإيراني، وتربص بقياداته لاستبدالهم بقيادات موالية لها، لذا فإن على إيران امتلاك وسيلة الردع النووي لمواجهة تلك التحديات، ومع أن الفكرة متجذرة في أذهانهم، إلا أن ما يخفف من حدتها وصول الإصلاحيين إلى سدة الحكم، كل هذه الاعتبارات استخدمتها إيران في تعزيز التعبئة الدينية للنظام ولبرنامجها، وكذلك في علاقاتها الخارجية (كنير، 2012).

#### المحور الثاني: أثر البرنامج النووي الإيراني على منطقة الخليج العربي:

تنطلق آثار البرنامج النووي الإيراني على الخليج من طبيعة البرنامج العسكري، وهو ما تؤكد وجهه النظر الغربية وخاصة الأمريكية منها، التي تؤكد على أن الدافع الرئيس للبرنامج النووي الإيراني يتمثل في السعي إلى إنتاج القنبلة النووية، إلا أن المسؤولين الإيرانيين أكدوا على أن هذا البرنامج يندرج فقط في إطار الرغبة في الاستفادة من الاستخدامات السلمية للطاقة النووية، وهو ما يرجح أن لا يكون له تأثير على منطقة الخليج العربي، وبهذا قد يصبح عاملاً يهدف إلى بناء نوع من العلاقات التعاونية بين دول المنطقة عندما يصدر الفائض من هذه الطاقة إلى الدول المجاورة التي تعاني نقصاً منها (ناجي، 2015).

إلا أن عدم وضوح الصورة الحقيقية للبرنامج النووي، وعدم اكتمال جوانبه الفنية، يثير الكثير من الشكوك لدى دول مجلس التعاون الخليجي حول أهداف هذا البرنامج، ويجعل من الآثار التي يمكن أن يخلفها أمراً غير محدد الملامح، مما يبقّي كافة الاحتمالات مفتوحة، وهذه الاحتمالات مرتبطة بالمتغيرات الإيرانية الداخلية وبالتحولات الخارجية الإقليمية والدولية، وعليه فإن البرنامج النووي الإيراني قد خلق توجساً وقلقاً لدى دول المجلس من الآثار المحتملة التي ترافقه، وما قد ينجم عنه من إمكانية امتلاك إيران للسلاح النووي، وذلك استناداً لخبرتها التاريخية مع الطموحات الإيرانية في المنطقة (العلي، 2016).

نظراً للقلق والمخاوف التي يثيرها البرنامج النووي الإيراني في منطقة الخليج العربي، تتعامل دول المنطقة مع هذا الملف بحذر شديد، حيث تخشى آثاره الأمنية والبيئية، خاصة في ظل التهديدات الأمريكية والإسرائيلية بتوجيه ضربات إلى المواقع النووية الإيرانية، وهو ما يشكل كارثة حقيقية بالنسبة لدول الجوار التي سوف تكون معنية بالضرر مباشرة، وفي هذا الإطار، فقد أشار الأمين المساعد للشؤون السياسية في الأمانة العامة لمجلس التعاون الخليجي سعد العمار إلى: "أن البرنامج النووي الإيراني والتسلح الإيراني، الذي يفوق حاجة إيران الدفاعية المشروعة، يثير قلقاً ومخاوف دول المجلس، لأن لهذا البرنامج مخاطره البيئية والأمنية المباشرة على دول الخليج، وهي مخاطر قد تنتج من تسريب نووي في مياه الخليج، أو من مواجهة مسلحة غير محسوبة العواقب (العكلة، 2013).

بالنظر لما تقدم، تتعدد الآثار التي يمكن أن يحدثها البرنامج النووي الإيراني على منطقة الخليج، سواء كانت بيئية أو أمنية كما يلي:

#### أ. تهديد الاستقرار الإقليمي في منطقة الخليج:

مما لا شك فيه أن امتلاك إيران لأسلحة نووية من شأنه التأثير على استقرار منطقة الخليج من زاويتين: الأولى: تكريس الخلل القائم في موازين القوى، نظراً لضعف البنية العسكرية والدفاعية لدول الخليج، وتشير الحقائق الجغرافية السياسية إلى أن القوة الإيرانية إذا ما أرادت التوجه في مسارها فلن يكون التوجه شمالاً ولا شرقاً، ففي الشمال توجد روسيا وفي الشرق توجد القوى النووية الآسيوية الكبرى "الهند، باكستان، والصين"، وبالتالي فإن إمكانية امتداد القوى الإيرانية لن تكون إلا إلى الغرب أي باتجاه المنطقة الخليجية (عيد، 2013).

خاصة وأن إيران اعتمدت على القوة العسكرية في سياستها تجاه منطقة الخليج، وذلك من خلال تدعيم وحماية التمرد الكردي في شمال العراق، واحتلال الجزر الإماراتية الثلاث، وفرض هيمنة إيران على كامل المنطقة بالاستناد إلى قوتها العسكرية والدعم الأمريكي لها، وتسعى إيران بشكل مستمر إلى تحديث قوتها العسكرية وتطويرها بما يحقق لها فرض نفوذها الاستراتيجي والعسكري على المنطقة، والعمل على امتلاك قوة عسكرية ذاتية كبيرة قدر الإمكان، وتشير التطورات في المنطقة إلى أن القوة التسلحية والعسكرية الإيرانية تتطور بشكل سريع سواء بشقها التقليدي أو غير التقليدي وخصوصاً في المجال النووي (جعفر، 2013).

أما الثانية فهي: إمكانية نشوب صراع عسكري بين إيران والأطراف المعنية بالقضية النووية، تنعكس آثارها على المنطقة، حيث من الممكن تجد دول الخليج نفسها مضطرة للاستعداد لاحتمال اندلاع حرب في المنطقة لا تريدها، خاصة وأن هذا البديل ليس مستبعداً من استراتيجيات الولايات المتحدة تجاه الملف النووي الإيراني في ظل التصعيد المتبادل بين إيران من ناحية، والولايات المتحدة وإسرائيل من ناحية أخرى، ومن ثم فإن الرد الإيراني قد يأخذ أشكالاً عديدة، منها: أن تقوم إيران بضرب القواعد الجوية والقطع البحرية الأمريكية في دول الخليج العربية، وهو الأمر الذي يندرج تحت احتمال أن تتحول المواجهة المباشرة المتوقعة بين إيران والولايات المتحدة إلى حرب إقليمية عواقبها عديدة، منها إمكانية قيام إيران بإغلاق مضيق هرمز مما يعوق تدفق النفط الخليجي إلى الدول الغربية والولايات المتحدة (المركز الاستراتيجي، 2015).

وهو ما أكدّه "شكر الله عطا زاده" نائب رئيس لجنة الطاقة في البرلمان الإيراني، أنه إذا فرضت عقوبات على إيران بطريقة تهدد مصالحها الوطنية؛ فإنها لن تسمح بتصدير نفط من المنطقة، فضلاً عن أنها قد تستهدف السفن الأجنبية الأمر الذي من شأنه التأثير على حركة الملاحة في الخليج، وهو ما سوف يؤثر سلباً على اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي التي تعتمد بشكل أساسي على النفط كمصدر مهم للدخل القومي، ومن ناحية ثالثة، قد تستهدف إيران المصالح الأمريكية في المنطقة سواء كانت شركات أو مصانع أو حتى أفراد (أبو ناصر، 2013)، لتتمثل معضلة دول الخليج العربي نتيجة البرنامج النووي الإيراني في موقفها الصعب الذي وجدت نفسها فيه، فهي من جهة لا تريد أن تكون هناك حرب جديدة في المنطقة ضد دولة لها عمق شعبي وديني في دول الخليج العربية، ومن جهة أخرى، فهي لا تود أن تصبح إيران قوة نووية تمتلك هذه القدرات في المجال العسكري (الشيخ، 2019).

ب. صعوبة التوصل إلى صيغة مشتركة لأمن الخليج:

من الآثار المهمة بالنسبة لامتلاك إيران سلاحاً نووياً هو صعوبة التوصل إلى صيغة مشتركة لأمن الخليج، حيث تعد تلك القضية من القضايا الخلافية في العلاقات الإيرانية الخليجية، فإيران تطالب دوماً بأن يكون لها دور في الترتيبات الأمنية الخاصة بالمنطقة انطلاقاً من أن أمن الخليج هو مسؤولية دوله، وهو الأمر الذي يتعارض مع رؤية دول المجلس الست لتلك القضية التي ترى في الوجود الأجنبي عاملاً مهماً لضمان أمنها، وفي ظل هذا الاختلاف طرحت عدة صيغ لأمن الخليج، إلا أن إصرار إيران على امتلاك النووي من شأنه أن يعوق إمكانية التوصل إلى صيغة أمنية مستقبلية لأمن الخليج وذلك لعدة اعتبارات:

اولها: إمكانية قيام سباق نووي ليس في منطقة الخليج فحسب؛ وإنما في المنطقة العربية كلها، حيث ستعمل الدول العربية جاهدة من أجل دخول النادي النووي، وهو الأمر الذي أكد عليه "يوشكا فيشر" وزير الخارجية الألماني بالقول من أن تسلح إيران بأسلحة نووية بمنزلة (كابوس) لدول الشرق الأوسط التي تعاني بالفعل من انعدام الأمن والاستقرار (الكريم، 2017).

وثانيها: إن دول مجلس التعاون الخليجي في سعيها لإقامة صيغة أمنية مشتركة في الخليج، لا بد وأن تحصل على ضمانات دولية ملزمة من المجتمع الدولي بشأن إجراءات بناء الثقة مع الأطراف الإقليمية ومنها إيران، وأول هذه المتطلبات عدم تهديد أمن تلك الدول سواء بامتلاك الأسلحة النووية أو غيرها.

وثالثها: امتلاك إيران للسلاح النووي من شأنه أن يقوض كافة الخطوات التي بذلها الجانبان الخليجي والإيراني واستهدفت حسن الجوار وتعزيز الثقة والمنافع المتبادلة، وصولاً إلى إيجاد منظومة أمنية وإقليمية تقوم على أسس عدة يأتي في مقدمتها نبذ اللجوء إلى القوة وحل كافة القضايا العالقة بالحوار والتفاوض، وبالتالي فإن امتلاك إيران للسلاح النووي يمثل ردة في العلاقات التي يشوبها التوتر بالفعل نتيجة الإصرار الإيراني على احتلال الجزر الإماراتية الثلاث، واعتبار القضية شأنًا إيرانيًا داخلياً بالرغم من كونها إحدى أهم القضايا الثابتة على جدول أعمال القمم الخليجية السنوية (عبد المجيد، 2020).

ج. زعزعة الأمن الاقتصادي لدول الخليج العربي:

إن امتلاك إيران للسلاح النووي، وعدم امتثالها للقرارات الدولية، قد يدفعها إلى التعرض لعقوبات اقتصادية تصل بها إلى غلق مضيق هرمز، مما يعرقل تصدير نفط دول الخليج العربي، الذي تعتمد عليه الدول الخليجية بصفة رئيسية في تعزيز اقتصادها كمصدر رئيسي للدخل، كما تحتل الأهمية الاقتصادية لمضيق هرمز مكانة عالية ودرجة متقدمة على الصعيد الدولي، حيث يمثل المضيق الممر التجاري الوحيد لدول الخليج، وإغلاقه يؤدي إلى اعتبار الخليج العربي بحراً مغلقاً لا اتصال له بالبحار الدولية، وتبلغ إمدادات النفط عبر المضيق حوالي 40٪ من إجمالي تجارة النفط المتداول عالمياً،



وتصدر دول الخليج 90٪ من نفطها عبر المضيق (الأسمر، 2019).

وقد تعالت التهديدات الإيرانية بإغلاق مضيق هرمز في حال تعرضها لأي عمل عسكري من جانب الولايات المتحدة على خلفية برنامجها النووي، فقدرة إيران على إغلاق المضيق عالية، لأن إيران تملك قاعدة بحرية كبيرة تقع شمال المضيق هي قاعدة بندر عباس، ويملك الحرس الثوري مواقع عسكرية مهمة في جزر قريبة من المضيق مثل جزيرة أبو موسى ولارك وسيري، كما تسيطر إيران على جزيرة قشم، وهي الأكبر في المنطقة، وتبعد بعض الكيلو مترات عن الشاطئ الإيراني، وتقع مباشرة بموازاة المضيق، كما تسيطر على الممرات المائية بمحاذاة جزيرتي طنب الكبرى والصغرى، ولذلك يسهل على إيران إغلاق المضيق بواسطة الألغام البحرية التي يمكن نشرها في الممرات المائية (ظاهر، 2015).

وهنا تكمن الخطورة، فالألغام لها أثر قد يطول لسنين ولها فعالية تطل الغواصات والسفن معا، كما يمكن أن تهاجم الصواريخ والزوارق الإيرانية السريعة السفن التجارية العابرة وناقلات النفط للمضيق لمنعها من العبور، وهو ما يؤدي إلى كارثة عالمية، أما بالنسبة للدول العربية المتشاطئة للخليج العربي، فتعتمد على المضيق بشكل أساسي في تصدير صادراتها النفطية، وإغلاقه يعني توقف النفط وهو ما يؤدي إلى ارتفاع حاد في أسعاره، وسيؤدي وقف الصادرات النفطية من دول الخليج إلى انهيار اقتصادي كامل نظرا لدور النفط الأساسي في اقتصاديات هذه الدول، وسيؤدي إلى تشوهات اقتصادية ضخمة ستلحق بالسعودية والإمارات والعراق (محمد كشك، 2016).

كذلك، سيؤدي إغلاقه إلى توقف الصادرات النفطية لكل من الكويت والبحرين وقطر بنسبة 100٪، ومن أخطر التداعيات الاقتصادية الناتجة عن إغلاق المضيق هو فقدان دول الخليج لدورها كمنطقة آمنة، وكمركز جذب للاستثمارات الأجنبية، كما سيؤدي إلى ارتفاع هائل في أسعار السلع الأساسية والغذائية منها بشكل رئيسي، خصوصا تلك القادمة إلى دول الخليج عبر مضيق هرمز، إضافة إلى ذلك، فإن المنشآت الحيوية الخليجية كافة تقع بموازاة مياه الخليج، حيث توجد أيضا المنشآت والمصافي النفطية إلى موانئ تصدير النفط الخام والموانئ التجارية، وتوجد أيضا محطات تحلية المياه التي تتغذى منها دول المنطقة إلى الغرب من تلك السواحل، مع ارتباط محطات التحلية بمحطات توليد الكهرباء، كل ذلك، يضيف على مضيق هرمز أهمية استراتيجية لدوله المتشاطئة كافة، وبالتحديد تلك الدول الحبيسة التي لا يوجد لها أي منفذ مائي آخر يصلها بالبحار الدولية (غالي، 2016).

وهو ما يجعل دول الخليج في خوف من إصابة وضرب إيران للناقلات النفطية، وما له من أثر سلبي كبير ليس على دول المنطقة؛ فحسب بل على مجمل الاقتصاد الدولي نظرا لارتباط اقتصاديات كبرى الدول الصناعية بالصادرات النفطية المارة بالمضيق، وإغلاقه سيعرض أمنها الاقتصادي والسياسي للخطر، وهو ما يمكن دفعها إلى التدخل لإزالة هذا الخطر.

د. الآثار البيئية المباشرة:

تعد دول الخليج العربي في مقدمة الدول التي ستصاب بالضرر المباشر من جراء الأسلحة النووية الإيرانية، حيث يقع مفاعل بو شهر الذي يعد أحد أهم مرافق المشروع النووي الإيراني على بعد 280 كم من مدينة الكويت، ويعتمد هذا المفاعل بصفة أساسية على تقنيات مستوردة من روسيا، التي لا تمتلك عناصر الأمن النووي المضمونة، وبالتالي فإنه في ظل الحظر الغربي على الآلات والمعدات التي تستخدم في الصناعة النووية فإن إيران قد تسعى لإنجاز وإتمام تسليحها النووي اعتمادا على آلات نووية أقل ضماناً، ومن ثم تصبح دول الخليج في مرمى الخطر إذا ما حدث تسرب، ومن ناحية أخرى، فإن إيران في محاولتها التخلص من النفايات النووية قد تتجه إلى التخلص من الماء الثقيل في الخليج الأمر الذي من شأنه أن يخلق أزمة تلوث لكل دول المنطقة تنتج عن تسرب المواد النووية المشعة في مياه الخليج وتستمر آثارها عشرات السنين (حسين، 2011).

#### المحور الثالث: موقف دول الخليج العربي من البرنامج النووي الإيراني:

تدرك دول الخليج أن تطوير القدرة النووية العسكرية الإيرانية خلال فترة زمنية قصيرة، يعد عاملاً آخر من عوامل عدم الاستقرار التي تهدد المنطقة، ولا يمكن توقع نتائجها سواء حالياً أو على المدى البعيد، وعلى الرغم من تلك القناعة إلا أن الدول الخليجية لم تعد آلية واضحة موحدة ومحددة المعالم تجاه ما يمكن اعتباره تهديداً محتملاً وخطيراً للوضع الاستراتيجي في منطقة الخليج، أو للتعامل مع تلك القضية حال تصعيدها خصوصاً وأنه أمر محتمل، بل أنها رفضت انتهاج أسلوب التصعيد مع إيران، ولم تحاول قيادات المجلس أن تتخذ مواقف علنية تكشف عن توجهاتها بوجوب منع إيران من تطوير قدراتها النووية خارج إطار الاستخدامات السلمية (سليم، 2019).

ولذلك، نجد أن هذه الدول ساندت إنهاء هذا الملف من خلال وسائل الضغط الدبلوماسية والتوصل إلى حل سلمي للأزمة بين طهران والدول الغربية، يرضي جميع الأطراف مع المطالبة بشرق أوسط خال من أسلحة الدمار الشامل، وهو ما عبرت عنه مواقفهم العلنية، على اعتبار أنه الخيار الأفضل الذي سيؤدي إلى نزع فتيل التخوف الخليجي وإبعاد شبح الحرب عن المنطقة من جهة، والدفع بإيران بعيداً عن أن تصبح دولة بقدرات نووية عسكرية، من خلال تجريد إيران من قدراتها النووية التدميرية الكامنة أو المحتملة من جهة أخرى، وذلك على غرار ما كان للدول الإقليمية من مصالح مباشرة "معلنة أو غير معلنة" في عملية تجريد العراق من قدراته النووية وإزالة ترسانته من أسلحة الدمار الشامل (السبلي، 2014).

وتنبع دوافع هذا الموقف الخليجي الذي يؤمن بمبدأ وجوب منع إيران من امتلاك القدرات النووية العسكرية، من حقيقة الواقع الجغرافي والسياسي لهذه الدول، والذي سيجعلها الضحية المحتملة، والهدف الرئيسي للضغوط السياسية والعسكرية الناتجة عن دخول إيران للنادي النووي، كما تتوجس

من آثار هذا التطور على حدوث تغير جذري ودائم من ميزان القوى الإقليمي، إلى جانب حقيقة أن هذه الدول وشعوبها ستكون كذلك الضحية المحتملة لأي تلوث بيئي "متعمد أو عرضي" قد ينتج عن تسرب المواد النووية المشعة في أجواء الخليج أو مياهه (علي، 2014).

ويلاحظ على صعيد مجلس التعاون الخليجي أن هناك مطالبة خليجية لإيران بإنهاء البرنامج النووي، ولكن هذه المطالبة لم تكن مباشرة، فقد عكست تصريحات الأمين العام لمجلس التعاون الخليجي "عبد الرحمن العطية" عن طبيعة التوجه الخليجي العام بشأن برنامج إيران النووي إلا أنها اتسمت بالحدس الشديد خاصة مع وجود البرنامج النووي الإسرائيلي، حيث إن اتخاذ الدول الخليجية الست موقفا علنيا من برنامج إيران النووي والقائم على فكرة وجوب منع إيران من تطوير قدراتها النووية العسكرية، قد يفسره البعض بأنه إقرار تلقائيا من تجاههم بحق إسرائيل في احتكار امتلاك السلاح النووي، ولذلك كان الموقف الرسمي الخليجي من برنامج إيران النووي في شكل مبادئ وعموميات دون الإشارة إلى طرف لذاته، ويتضح ذلك من خلال البيانات الختامية للقمم الخليجية (المجالي، 2013).

وهو ما اعتبر عاملا سلبيا في مواقف دول الخليج ودول المنطقة بشكل عام، لأن المصالح الذاتية وحتى الجماعية لهذه الدول تتطلب الفصل بين الأمرين، فامتلاك إيران للقدرات النووية سيعتبر تطورا جديدا ذا انعكاسات كبيرة على الاستقرار الإقليمي لمنطقة الخليج، وعلى طبيعة العلاقات الإيرانية . الخليجية، والإيرانية . العربية على نحو أوسع، فدول الخليج وبقية الدول العربية عموما تشعر بالخطر المحدق من عامل امتلاك إسرائيل للقدرات النووية، وبخاصة في ظل العجز عن تغيير هذا الواقع، ولكن رغم ذلك فإن توجهها عاما بشأن رفض بروز دولة نووية أخرى في المنطقة، لأن ذلك سيضعف من أخطار احتمال حدوث حرب غير تقليدية تؤدي إلى تدمير المنطقة وتعمق حالة عدم الاستقرار الإقليمي في عموم الشرق الأوسط. وفي ميزان الحسابات الخليجية لا يعد امتلاك إيران للقدرات النووية بالضرورة عامل ردع وتوازن أمام القدرات النووية الإسرائيلية، بل أن تطوير القدرة النووية الإيرانية، من وجهة النظر الخليجية، يعد عاملا سلبيا إضافيا وتطورا حاسما ستكون له تأثيرات في الأمن والاستقرار على المستوى الإقليمي لا يمكن التكهّن بنتائجها الآتية أو المستقبلية.

وقد أشار بيان القمة التي عقدت في الدوحة عام 1996م عن قلق المجلس صراحة من سعي إيران المتواصل لاقتناء وبناء ترسانات من أسلحة الدمار الشامل وقدرات تسليحية تقليدية وغير تقليدية تفوق الاحتياجات الدفاعية المشروعة، بعد أن كان البيان الختامي للقمة الخليجية التي عقدت في يناير 1992م يدعو إلى اتخاذ إجراءات مناسبة للعمل على منع التكنولوجيا المتعلقة ببحوث أسلحة الدمار الشامل وإنتاجها في منطقة الخليج بشكل عام، وعادت دول مجلس التعاون الخليجي عام 1997م إلى العموميات مرة أخرى، وتجنب تبني موقف علني وصريح تجاه البرنامج النووي الإيراني، وأعرب البيان الختامي للمجلس عن قلقه إزاء أسلحة الدمار الشامل في المنطقة، وطالب بالعمل على جعل منطقة الشرق الأوسط بما فيها منطقة الخليج العربي منطقة خالية من كافة أسلحة الدمار الشامل بما فيها الأسلحة النووية، وقد تكرر المعنى نفسه في بيان قمتي عام 2003 و 2004م، مع مطالبة إسرائيل بالانضمام إلى معاهدة منع الانتشار النووي (هليل، 2012).

إلا أن قادة المجلس اعربوا عن قلقهم وهو اجسهم إزاء طموحات إيران النووية في اجتماع المجلس عام 2006م في الرياض، وطالبوا بأن تكون برامجها ذات مصداقية من خلال التعاون الكامل مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، كما عارضوا مسألة القيام بتوجيه ضربة عسكرية استباقية من طرف الولايات المتحدة وإسرائيل (ياسين، 2011)، فرغم القلق الخليجي من البرنامج النووي الإيراني، فلا توجد مصلحة لهذه الدول لدعم وتشجيع الخيار العسكري للأسباب السابق ذكرها، بالإضافة إلى العلاقات المتنوعة بينها وبين إيران، ودعا المجلس في توصيات بيانه الختامي لعام 2010م بأبوظبي، إلى ضرورة استمرار المباحثات بين الدول الغربية وإيران بهدف التوصل لحل سلمي لتحقيق الأهداف المنشودة للطرفين، وتحقيق أمن واستقرار المنطقة، ودعوة إيران للاستجابة لمساعي دول الخليج والمجتمع الدولي لحل القضية بالطرق السلمية عن طريق المفاوضات المباشرة (طالب، 2016).

وتعكس تصريحات المسؤولين في الدول الخليجية مواقف تلك الدول من الملف النووي الإيراني، فقد تصدرت المملكة العربية السعودية حملة المعارضة والقلق الخليجية من البرنامج النووي الإيراني، على الرغم من معارضة الرياض بشدة لتوقيع عقوبات على إيران أو القيام ضدها بأي عمل عسكري، وهذا ما صرح به وزير الخارجية السعودي الأمير "سعود الفيصل" الذي لم يتردد في تحميل الغرب المسؤولية عن تطور طموحات إيران النووية بسماحة لإسرائيل بامتلاك السلاح النووي، وأيد الفيصل ضرورة الحل الدبلوماسي للأزمة، على الرغم من أنه لم يخفي تشاؤمه وتخوفه من هذا الحل، ودعا الرئيس الإيراني أحمددي نجاد . آنذاك . إلى اتباع سياسة معتدلة، كما دعا إلى جعل منطقة الخليج خالية من أسلحة الدمار الشامل (البدرابي، 2010).

أما الموقف العماني؛ فقد ذكره الوزير المسئول عن الخارجية العمانية "يوسف بن علوي": "نحن ضد أي نشاط يستهدف إنتاج أسلحة نووية في المنطقة، أو أي أسلحة دمار شامل أخرى في الخليج (مظلوم، عطية، 2010)، وحول المعنى نفسه أكد أمير دولة قطر خلال إحدى زيارته للولايات المتحدة: "إننا في قطر لا نريد رؤية الأسلحة النووية في منطقة الخليج"، وفي الوقت نفسه دعا إلى الحوار بين دول الخليج وإيران بشأن برنامجها النووي؛ تفاديا لنزج المنطقة في حرب جديدة، كما شدد على أهمية وجود علاقات واضحة وصريحة من النظام الإيراني (جرغون، 2017).

حددت دولة الكويت موقفها من البرنامج النووي الإيراني في ثلاثة مبادئ في كلمة وجهها الشيخ أحمد الصباح لرؤساء تحرير الصحف الكويتية في

9 سبتمبر 2007م، وهي تشجيع الحل السلمي، وتفضيله على الحل العسكري للأزمة، الرغبة في تعاون إيراني كامل مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وأخيراً، المطالبة بشرق أوسط خالي من أسلحة الدمار الشامل (العتيبي، 2012)، أما الموقف البحريني؛ فقد ذكره وزير الداخلية الشيخ "راشد بن عبدالله آل خليفة": "إذا كان البرنامج مخصصاً للاستخدامات السلمية، فليس هناك ثمة تهديد، وليس هناك ما يمنع من التفكير بمصادر طاقة جديدة لدى إيران أو سواها من الدول"، ودعا إيران إلى كسب ثقة المجتمع الدولي؛ لأن هناك إجراءات يجب أن تتبع لضمان تأييدنا، والترحيب بالاستخدام السلمي، لأن الخطورة الحقيقية هي انتشار الأسلحة النووية في المنطقة، والتهديد باستخدامها في النزاعات الإقليمية، وبالتالي فإن الأضرار التي تلحق بالمنطقة ليست من كونها طرفاً في الصراع؛ بل لأنها تقع في ساحة الصراع (أسامة، 2018).

أما الموقف الإماراتي؛ فقد ذكره رئيس دولة الإمارات الشيخ "خليفة بن زايد آل نهيان" بقوله: إن موقف الإمارات يدعو إلى نزع السلاح النووي من منطقة الشرق الأوسط، مشيراً في الوقت نفسه إلى أن البرنامج النووي الإيراني بات مسألة دولية خارج عن النطاق الإقليمي (خزار، 2011).

مما تقدم، نجد أن معظم دول الخليج تساند أحقية إيران في تطوير برنامج نووي سلمي مستندة بذلك لواقع أن إيران لم تصنع قنبلة نووية حالياً، وأنها حسب التقارير المقدمة لم تتعدّ المسموح لها بتخصيب اليورانيوم، وإذا تطلّعنا لدور مجلس التعاون الخليجي في المفاوضات الدولية بشأن إيران فنلاحظ أنها التزمت الصمت؛ بل رفضت انتهاج أسلوب التصعيد مع إيران، وهي بذلك تساند الحل السلمي للأزمة، ودعت إليه من خلال المؤتمرات، والتأكيد على ضرورة إبداء نوايا حسنة اتجاه إيران، وتشجيع المحادثات بين الدول الغربية وطهران للتوصل لحل سلمي للأزمة، فعلى الرغم من قلق بعض دول الخليج من امتلاك إيران للسلاح النووي الذي يمكن أن يمنح الأفضلية لإيران في منطقة الخليج العربي، إلا أنها كانت ضد تصعيد الأزمة مع المحافظة على علاقات الجوار ودعوة لحل سلمي يرضي جميع الأطراف، والمطالبة بشرق أوسط خال من أسلحة الدمار الشامل.

فمهما يكن من تباينات للنظرة السياسية التي تنتهجها دول مجلس التعاون تجاه إيران، فأنها لا تلغي واقع الجغرافيا السياسية للمنطقة، خاصة وأن العلاقات الإيرانية الخليجية ليست مقتصرة على الملف النووي وحده، فعلى الرغم من أن العلاقات بين الطرفين قد شابهت التوتر منذ قيام الثورة الإسلامية الإيرانية 1979م، إلا أن بعض دول الخليج مثل قطر وسلطنة عُمان حافظت على علاقات قوية مع إيران، خاصة وأن مضيق هرمز فرض بعض من خصوصية التعاون العسكري والأمني بين إيران وعُمان تحديداً، كما تعكس الملامح العامة للتفاعلات السابقة بين إيران والدول الخليجية حرصاً إيرانياً على توطيد العلاقات مع تلك الدول، وفي هذا المجال حرصت إيران بشكل دائم على طمأنة جيرانها الخليجيين بشأن برنامجها النووي عبر الأطر الدبلوماسية والوفود الرسمية (الخوالدة، 2014).

أما بخصوص الاتفاق النووي الإيراني مع الدول الغربية؛ فينبغي التمييز بين موقف مجلس التعاون وموقف دول الخليج من هذا الاتفاق، بالنسبة لموقف مجلس التعاون الخليجي كمؤسسة إقليمية، فقد غلب عليه فكرة "الموافقة المشروطة"، إذ رحب المجلس خلال اجتماعه الوزاري في الكويت 27 نوفمبر 2013م بالاتفاق بين إيران والدول الكبرى، على أن يكون مقدمه للتوصل إلى حل شامل لهذا الملف، ودعا المجلس إلى التعاون التام مع وكالة الطاقة الذرية، وقد عبر البيان في جانب آخر منه عن "أمله في أن تشكل الانتخابات الرئاسية في إيران، آنذاك، مرحلة جديدة بين دول مجلس التعاون الخليجي وإيران مبنية على عدم التدخل، وحسن الجوار، وعدم استخدام القوة أو التهديد بها"، وجاءت أهم ملامح الموقف الخليجي من البرنامج النووي الإيراني فيما يلي (عز العرب، 2014):

1- الاعتراف والتأكيد على حق إيران في الحفاظ على التكنولوجيا النووية التي تمتلكها للاستخدامات السلمية والدعوة لفرض حظر إقليمي على الأسلحة النووية.

2- دعم التوصل إلى حل سلمي دبلوماسي للأزمة النووية الإيرانية.

3- حث إيران على التعاون مع المجتمع الدولي، وضمان التحقق من قبل الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

4- الإعراب عن القلق إزاء أي عمل عسكري ضد إيران والتشديد على العواقب المدمرة التي قد تصاحب مثل هذا القرار على دول المنطقة الخليجية.

أما بالنسبة لموقف دول الخليج منفردة من الاتفاق النووي الإيراني المؤقت لعام 2013م، فتباينت وتمايزت مواقفهم، ما بين دول مؤيدة: حيث رأت كلا من الإمارات والكويت وقطر والبحرين أن الاتفاق سيقوي التعاون ويقلل المخاوف والتهديدات الأمنية الإيرانية بالشأن النووي، ودول أدت دور وساطة؛ كسلطنة عمان، حيث كانت طرفاً وسيطاً بين إيران والولايات المتحدة في المحادثات السرية في مارس 2013م، بالتوازي مع المفاوضات العلنية (البلوشي، 2017)، ودول ذات موقف متباين: رفضت السعودية الاتفاق لتأثيره على الأمن والسيادة الإقليمية، ثم وافقت بشرط التزام إيران بالاتفاق، وعدم تدخلها في الشؤون الداخلية وحل القضايا الحدودية (شريف، 2015).

وبعد ثلاث جولات طويلة من المفاوضات استغرقت نحو واحد وعشرون شهراً منذ الاتفاق الانتقالي في جنيف في نوفمبر 2013م واتفاق الإطار في لوزان في أبريل 2015م، جاء الاتفاق النهائي بين إيران ودول 1+5 الذي سوف يؤدي إلى رفع العقوبات الدولية عن إيران مقابل تفاهات حول مراقبة برنامجها النووي، هذا الاتفاق الذي تعارضت ردود الأفعال حوله بين أفراح في طهران وتنديد في إسرائيل وترحيب حذر في دول الخليج، فقد بدى الموقف العربي بشكل عام رافضاً للبرنامج النووي الإيراني في حال لم يكن الهدف منه الأغراض السلمية؛ بل امتلاك السلاح النووي العسكري، ذلك أن هذا

البرنامج يشكل تهديدا مباشرا لدول منطقة الخليج والدول العربية المجاورة، سواء من ناحية فرض الهيمنة الإيرانية على المنطقة العربية والخليجية بما يخل بالتوازن الإقليمي وعدم الاستقرار على حساب مصالح دول الجوار الخليجي أو على حساب الدول العربية المختلفة، أو في حال استخدمت إيران السلاح كرادع عسكري، أو وقوع المواد النووية في أيدي الجماعات الإرهابية (عبد الله، 2018).

وهو ما يهدد وجود الأنظمة السياسية العربية القائمة، ومكونات الأمة الإسلامية، لكون إيران لها موروث تاريخي تستند إلى الرغبة في تدشين إمبراطورية فارسية، خاصة في ظل سيطرة إيران على العراق سياسيا، وتدخل طهران في الشؤون الداخلية في عدة دول عربية ابتداء من لبنان وسوريا، ومرورا بتدخلها في الشأن الداخلي لمملكة البحرين، كذلك تحريكها لجماعة "أنصار الله" الحوثية في اليمن (السهيلى، 2014)، هذا من جانب، ومن جانب آخر تخوفت تلك الدول من التلوث الإشعاعي الذي يمكن أن يهدد المنطقة بأكملها ويعرض دولها لخطر بيئي كارثي، كما أن العامل الاقتصادي يلعب دورا مهما في تعزيز مخاوف دول الجوار العربي لإيران، انطلاقا من بروز إيران كقوة اقتصادية كبرى وجاذبة للمستثمرين، من خلال الاعتماد على الأموال المتوقعة أن يتم الإفراج عنها نتيجة الاتفاق، إلى جانب ما تمتلكه إيران في مجال الطاقة، وهو ما يمكن أن يهدد الأسواق الخليجية في الفرص الاستثمارية الخارجية، فتتمثل عودة إيران إلى أسواق الطاقة العالمية اقتطاعا من نصيب دول الخليج العربي وبشكل خاص. السعودية التي تولت بشكل كبير مهمة تعويض الأسواق بحصة إيران أثناء العقوبات (عبد الله، 2018).

كما تمثل قلق بعض دول الخليج العربية في تركيز الاتفاق على المصالح الأمريكية دون مراعاة هواجس دول الخليج، لا سيما فيما يتعلق بتعاظم نفوذ إيران دون ضمانات لأمن دول مجلس التعاون، بعبارة أخرى، إن ثمة مخاوف خليجية بأن يكون هذا الاتفاق غير قاصر على البرنامج النووي الإيراني بل يشمل ملفات إقليمية تعتبرها أحد الأوراق الرئيسية سواء في سوريا أو لبنان أو العراق أو اليمن تم التباحث بشأنها في المباحثات السرية، بما يمنح إيران أدوار تدخلية متزايدة في الملفات الإقليمية، ويعطي طهران هامشاً أكبر للمناورة، وهو ما يكون على حساب المصالح الخليجية (الريني، 2017)، لاسيما وأن هناك تصريحات تعكس استعراض "أوضاع القوة الجديدة"، ليس بالضبط ضد دول الخليج وإنما ضد ما تعتبره طهران دول معادية مثل إسرائيل، فإن طهران تهدف للدخول في ترتيبات خاصة بأمن الخليج، حيث كانت طهران تطرح في فترات زمنية سابقة دعوات منتظمة لطرد ما أسمته القوى الخارجية من المنطقة، والمقصود هنا القوات أو القواعد العسكرية الأمريكية والحفاظ على أمن منطقة الخليج من خلال بنية أمنية خليجية "أمن الخليج هو أمن الدول المتشاطئة للخليج فقط"، وهو الترتيب الذي لم تقبل به الرياض باعتبارها رمانة الميزان والعنصر الرئيس في مجلس التعاون، لأن الرؤية الإيرانية. يجعلها في وضع الشريك الأصغر لطهران (رجب، مقبل، 2018).

بالنظر لما تقدم، يعد ملف البرنامج النووي الإيراني من أعقد الملفات التي تواجه صانع القرار في دول الخليج، لما يحتويه من تناقضات، فلا يوجد موقف خليجي موحد من هذا الاتفاق، فيلاحظ أنه ومع تطورات الأزمة، أخذ التمايز والتباين في المواقف الخليجية يظهر تجاه اتفاق إيران النووي والدول الغربية، وليس فقط على مستوى النخب الحاكمة، بل أيضا على مستوى النخب المثقفة بين من يعلن مخاوفه من البرنامج النووي الإيراني سواء أكان عسكريا أو سلميا، وبين من يحرص على تبديد هذه المخاوف، والملاحظ أن الدول الخليجية التي يوجد لديها قضايا عالقة مع طهران هي التي بادرت بالترحيب بتوقيع هذا الاتفاق، وهو ما يعكس افتقارها للقدرة على تغيير هذا الواقع الإقليمي أكثر من اقتناعها به، إلا أن ذلك لم ينفي مخاوف تلك الدول، ليس من البرنامج النووي نفسه، بل من أن يأتي حل الأزمة على حساب مصالحها، من خلال تعزيز دور إيران بشكل أكبر في الشرق الأوسط، خاصة بعد رفع العقوبات عنها والخروج من عزلتها، وهو ما يعني تنصيب إيران كقوة إقليمية بارزة في الشرق الأوسط تؤخذ مواقفها ومطالبها بجدية، فكسب إيران لمعاركها سوف يترجم بتوسيع الهيمنة الإيرانية في المنطقة، في ظل وصول الولايات المتحدة إلى مصالحة مع إيران والتعامل معها بحسبانها حليفها الأساسي في المنطقة.

إلا أن الانسحاب الأمريكي في 8 مايو 2018م من الاتفاق النووي الموقع عام 2015م، في ضوء مساعي الرئيس الأمريكي دونالد ترامب إلى اجبار إيران على وقف دورها التخريبي في المنطقة، والانصياع للقرارات الدولية، وإيقاف إنتاج الصواريخ بعيدة المدى، وإعادة النظر في سياساتها بالعراق، وسوريا، ولبنان، واليمن، أعاد العلاقات الأمريكية الإيرانية إلى مربع توتر العلاقات، خاصة في ظل فرض عقوبات أمريكية جديدة على إيران (كمال، 2019).

#### خاتمة:

يعد البرنامج النووي الإيراني أحد أبرز المخاطر والتحديات التي تواجه دول مجلس التعاون الخليجي، فقد خلق البرنامج وقائع جديدة في سباق التسلح في المنطقة، بما يشكل تهديدا حقيقيا للمصالح القومية لدول الخليج نظرا للطبيعة التي ربما يحملها ذلك البرنامج، والتي لا تخرج عن الطبيعة العسكرية، فقد ظل تاريخ علاقات إيران بالدول العربية الخليجية في حاله يسوده التوتر رغم الروابط التي تفرضها الجغرافية السياسية والتاريخ والمصالح المشتركة، وظل التعقيد حائلا دون تحسن هذه العلاقات في كثير من الأحيان، ووصولها إلى مستوى التعاون الذي يمكن من خلاله للوصول للحلول لكثير من القضايا العالقة بين الطرفين وأبرزها البرنامج النووي لإيران.

ومما لا شك فيه أن دول الخليج تدرك المساعي الإيرانية لامتلاك الطاقة النووية للأغراض السلمية والتي تعتبره حق من حقوق أي دولة، إلا أن تطوير القدرة النووية الإيرانية بعيدا كل البعد عن الالتزامات الدولية وهو ما يعد عاملا من عوامل عدم الاستقرار التي تهدد المنطقة، ولا يمكن توقع

نتائج سواء في الوقت الحالي أو على المدى البعيد، ومع التسليم بتلك القناعة إلا أن الدول الخليجية لم تقر آلية واضحة للتعامل مع تلك القضية حال تصعيدها مع الولايات المتحدة الأمريكية وإيران وهو أمر محتمل، وتبقى الدول الخليجية الست في ظل المناخ الإقليمي المتوتر، وحالة الاستقطاب الحادة بالرغم من قلقها ومخاوفها لا تستطيع المشاركة في أي عمليات ضد إيران، وذلك، انطلاقاً من تباين وجهات نظر تلك الدول تجاه الأزمة.

وعلى الرغم من أن الدول الخليجية رأت أن إنهاء هذا الملف وتداعياته على المنطقة يتم من خلال الوسائل الدبلوماسية والوصول لحل سلمي للأزمة هو الحل الأمثل لتجنب المنطقة من مخاطر الحرب، إلا أن الاتفاق النووي بين إيران والدول الغربية لم يضع حلولاً للتحديات التي تواجه أمن دول مجلس التعاون العربي، بل يمكن اعتباره بداية مرحلة جديدة من مراحل الصراع بين دول المجلس وإيران.

#### نتائج:

بالنظر لما تقدم، تؤكد التطورات التي شهدتها المنطقة والإعلان الإيراني بتحولها إلى قوة نووية، أن العرب يحصدون دائماً ثمار الصمت والتعامل السلبي مع تطورات المنطقة وأحداثها، ففي الوقت الذي تمكنت فيه إيران من الاستفادة من كافة التطورات التي شهدتها المنطقة، منذ الغزو الأمريكي للعراق، وصولاً لثورات الربيع العربي، ومن ثم توقيع الاتفاق النووي مع القوى الغربية والولايات المتحدة، فكان الامتناع العربي الدائم هو السمة الأساسية رغم أن أي نتيجة للأزمة النووية، سواء لصالح إيران أو ضدها في التطورات الأخيرة، سوف يؤثر بشكل أو بآخر في الدول الخليجية والعربية ومصالحها، وعلى الجانب الآخر تتعامل إيران بعقلانية مع هذه التطورات، واستطاعت أن تحول التحديات التي واجهتها إلى فرص جعلت الولايات المتحدة تلوح من وقت لآخر إلى طلب المساعدة الإيرانية.

وهو الأمر الذي يوضح مدى التباين بين التعاطي الإيراني والعربي مع تطورات المنطقة، والمشكلة هنا للدول العربية، ليست في صدور البيانات عن القمم العربية الخليجية المعتادة التي ترفض وجود قوة نووية في المنطقة أو تقبلها، ولكن المشكلة هي أن الدول العربية لا تمتلك أدوات التأثير على الأطراف الأخرى في المعادلة سواء إيران أو الولايات المتحدة، فرغم أن الدول العربية الخليجية تعتمد دائماً في الأزمة النووية موقفاً يدعو باستمرار إلى جعل منطقة الخليج العربي منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل، إلا أن الولايات المتحدة وإيران لا يستطيعون إيقاف النظر للحظة في هذا الخيار، فهم لا يريدون مواجهة في المنطقة، ولا يملكون منعها، ولا يستطيعون التوسط لتسهيل الحلول الدبلوماسية والسلمية.

تكن هذه الحقائق في أن الدول الخليجية لم تسع منذ البداية إلى إيجاد قوى لها في كافة الأزمات والتطورات التي عاشتها المنطقة، وذلك لافتقارها إلى أدوات التأثير ومن ثم غياب التصورات والرؤى الاستراتيجية لتحرك ينعكس مستقبلاً بشكل إيجابي على مصالحها، ومن ثم فإن تحركاً إيجابياً تجاه الجهود النووية الإيرانية لن يمنع إيران من الوصول لهذه التقنية، ولكن يمكن الرد بأنه لو كان للدول الخليجية منذ البداية دور واضح ومحدد اتجاه الأزمة النووية الإيرانية فإن من شأنه نقل رسالة إلى صانع القرار الإيراني بأن دول الخليج قادرة على التوحيد في مواجهة أي استهداف نووي لها.

#### توصيات:

1. توجيه اهتمام الدبلوماسية العربية للعب دور مهم تجاه القضية النووية الإيرانية، واستثمار الضغوط الدولية على إيران؛ لتحقيق مبدأ عدم التمييز، وحث المجتمع الدولي على ممارسة نفس هذه الضغوط على إسرائيل، وقيام الخبراء والباحثين العرب بمواصلة العمل والبحث في وضع أسس قانونية لمعاهدة تهدف إلى إنشاء منطقة خالية من كل أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط، وإنشاء معاهد ومراكز تهتم بضبط التسليح في المنطقة "على غرار معهد ستوكهولم لبحوث السلام العالمي".

2. إنشاء مبادرة تعاون مشترك بين الجامعة العربية، ومجلس التعاون الخليجي بوصفهم منظمات إقليمية والوكالة الدولية للطاقة الذرية لتطوير هيئة عربية مشتركة تهتم بشؤون ومصار استخدام الطاقة النووية، وخلق نظام عربي للتفتيش والرقابة، ونظام للرصد والتحقيق والبحث في نظام الضمانات في إطار الوكالة وتقويته بما يتلاءم مع المنطقة، وضرورة استغلال المادة الرابعة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية من أجل تخطيط وتنفيذ برنامج متكامل للتكنولوجيا النووية السلمية، كحق تكفله هذه المعاهدة، وتطوير برامج نووية سلمية باعتبارها طاقة بديلة، وضرورة إعادة الاعتبار لهيئة عربية للطاقة النووية وتطوير التعاون العملي، واستثمار الكفاءات العربية في هذا المجال.

3. ضرورة مناهضة التسليح النووي الإيراني على الساحة الدولية، وفضح نشاطاتها النووية من خلال التلويح بالمخاطر التي سوف تصيب منطقة الخليج، ونقل هذا الاهتمام على مستوى الشعوب من خلال دعم حركات وجمعيات شعبية داخل الدول العربية للدعوة إلى مناقضة التسليح النووي الإيراني، والتنسيق مع نظيراتها في دول العالم، وزيادة الاستثمار الخليجي في مجال التصنيع العسكري، وتطوير صناعة وطنية حديثة في هذا الحقل، في سياق خطة استراتيجية متكاملة لتحقيق نسب عالية من التصنيع الذاتي، مما يتطلب بناء المنظومة التعليمية على أسس جديدة وصياغة سياسات الابتعاث الخارجي والبحث العلمي والمسؤولية الاجتماعية للشركات والقطاع الخاص بما يتناغم مع متطلبات الأمن القومي، والاهتمام بإجراءات السلامة البيئية المرتبطة باستخدام الطاقة النووية وتعزيز الاتصالات بكل المنظمات الدولية والإقليمية المعنية بالشؤون البيئية والإنسانية لإنارة قضية التلوث النووي البيئي في منطقة الخليج العربي.

4. يلزم وجود تطوير فعال للأمن يكون ذا مواصفات خاصة تؤهله للدفاع عنها ضد الأخطار والتهديدات الخارجية، وخصوصاً أن الاعتماد على الدول

الغربية لم يضمن الأمن في منطقة الخليج، فباستقراء حالة منطقة الخليج العربي في ضوء تطور العلاقات الأمريكية الإيرانية أكد حالة الانكشاف التي تمر بها دول مجلس التعاون الخليجي بشكل يجعلها مجرد مساحة للتفاعل والحركة لا فاعلا في الإقليم، وقد يكون من المجدي في هذا الشأن، تفعيل الاتفاقات والسياسات والاستراتيجيات القائمة بالفعل بين دول المجلس في المجال الدفاعي، ودمجها في إطار هيكل موحد ذات هدف أممي في المقام الأول.

## References

- Abdul Hafez, A. (2016). The economic results of the Iranian Nuclear Agreement and lifting sanctions and their effect on the conflict in the region. In A. Bin Abdul Rahman (Ed.). *The nation in the face of the Iranian rise. Al-Bayan Journal*, Riyadh (13).
- Abdul Karim, I. (2015). *Reading of the Iranian Nuclear Agreement with the UN Security Council's five permanent members (the P5+1)* (2<sup>nd</sup>). Doha: Arab Center for Research and Political Studies.
- Abdullah, B. (2014). *A Gulf strategic vision to confront Iran's nuclear project*, Unpublished Master's Thesis. Naif Arab University for Security Sciences. 56.
- Abdullah, B. (2014). *A Gulf strategic vision to confront Iran's nuclear project*, Unpublished Master's Thesis, Naif Arab University for Security Sciences.
- Abdullah, S. (2012). *The American-Iranian crisis and its implications for Arab Gulf security: Kuwait as a model "1997-2011"*, Unpublished Master's Thesis. Department of Political Science, Middle East University.
- Adnan, A. (2013). The Iranian nuclear issue from establishment to politicization. *Journal of Political Thought*, Arab Writers Union, Damascus, (46-47).
- Ahmed, A. (2010). The map of nuclear power in the Middle East in the 21<sup>st</sup> century. The nuclear option in the Middle East, pp. 461-463. (2<sup>nd</sup>). Beirut: Center for Arab Unity Studies.
- Ahmed, A. Map of nuclear power in the Middle East in the early 21<sup>st</sup> century.
- Ali, Z. (2016). *Gulf security in light of the strategic conflicts of global and regional power*, (1<sup>st</sup>). Oman: Dar Amjad Publishing and Distribution.
- Alyan, M. (2017). Iranian-American Relations after the Second Half of the Twentieth Century, Germany, The Arab Democratic Center for Strategic, Political and Economic Studies, p. 17.
- Ammar, H. (2011). The nuclear program and its implications for the security equation of the Gulf Cooperation Council Countries. *The Political and International Journal*, Al-Mustansiriya University, Baghdad.
- Arafat, A. (2017). *Qatar and the change of foreign policy: Allies – enemies*, (2<sup>nd</sup>). Cairo: Dar Al-Arabi for Publishing and Distribution.
- Ashraf, A. (2012). *The United States of America and the crises of nuclear proliferation: The Iranian case "2001-2009"*, Unpublished Master's Thesis. Cairo University.
- Ashraf, M. (2016). Iranian policies towards the GCC countries after the nuclear agreement: *Regional implications and effects*. Manama: Bahrain Center for Strategic, International and Energy Studies.
- Bahaa, A. (2012). *The American strategy towards Iran after September 11, 2001*, (1<sup>st</sup>). Baghdad: Hammurabi Center for Research and Strategic Studies.
- Bu Hamama, O. (2018). The Iranian nuclear agreement and its impact on changing Iran's policies towards the Arab Region. *Journal of Politic and Law, Faculty of Law and Political Science*, Qasidi Merbah-Ouargla University, (18), 160-165.
- Carmen, W. (2018). *Constant and variable in Iran's foreign policy and in the political discourse on the nuclear issue "2005-2015"*. Unpublished Master's Thesis, Birzeit University.
- Cordesman, A. & Al-Rodhan, K. (2006). *Iranian nuclear weapons: The uncertain nature of Iran's nuclear program*. Washington DC: Center for Strategic and International Studies.
- Darflo, Z. (2016). *Reflection of Iran's nuclear agreement on the Israeli security strategy*, Unpublished Master's Thesis. University of Muhammad Boudiaf of M'sila.

- Development of the US-Iranian relations (2002-2015) and its impact on the security of the Gulf Cooperation Council countries (2015). *Strategic Observatory - Studies and Research*, (12), 3-5.
- El-Ayadi, A. (2016). *International crisis management: The Iranian nuclear crisis (a model)*. Unpublished Master's Thesis. Muhammad Khader University.
- Eman, R. & Reham, M. (2018). *Potential regional implications for the Deal between Washington and Tehran*. Cairo: The Regional Center for Strategic Studies. Retrieved from <http://gate.ahram.org.eg>
- Essam, N. (2012). *The impact of the Iranian armament on Gulf security*, (1<sup>st</sup>). Oman: Dar Al-Hamed for Printing, Publishing and Distribution.
- Fahd, M. (2011). The position of the Gulf Cooperation Council Countries towards the issue of the nuclear program of Iran: A geopolitical perspective vision. *Arab Gulf Journal*, Basra University, 39(1-2).
- Fahim R. & Nancy, L. (2019). *Regional trigonometry in the Middle East: A study of roles and interactions*. Strategic Bbalances in the Middle East. Algeria: Human Security House for Publishing and Distribution.
- Farhatia, F. (2018). *The Iranian nuclear program in light of regional and international challenges "1967-2009"*. Unpublished Master's Thesis. Mohamed Boudiaf University.
- Fawaz, G. (2014). *Obama and the Middle East: Comparison between Discourse and Policies*. Abu Dhabi: Emirates Center for Strategic Studies and Research.
- Gamal, M. & Mamdouh, A. (2010). *The nuclear conflict in Asia*, (1<sup>st</sup>). Cairo: Academic bookshop for Publishing and Distribution.
- Hala, M. (2019-2020). American policy towards the nuclear issue of Iran. *Journal of Iranian Orbits*, the Democratic Center, Berlin, Germany, (4).
- Hashem, A. (2014). *American policy towards the issue of the nuclear program of Iran "2009 – 2012,"* Unpublished Master's Thesis. Middle East University.
- Hussein, A. (2014). *Will Iran become a nuclear state that frightens the neighboring countries ?* (1<sup>st</sup>). Cairo: Taek Al-Ma'rafa Bookshop for Publishing and Distribution.
- Ibrahim, M. (1993). Iranian military policy in 1990s. Cairo: *Journal of International Politics*, (111). Al-Ahram Center for Political and Strategic Studies.
- Iman, E. (2019). *Analysis of security strategies in the Arab Gulf and the nuclear crisis with application to Iran's nuclear crisis*. Unpublished Master's Thesis. Port Said University.
- Israa, S. (2015). The regional position on the nuclear program of Iran. *Journal of the Faculty of Economics and Political Science*, 16 (4). Cairo University
- Iyad, R. (2017). Arab Gulf security in light of the Iranian challenge. *Jeel Journal for Political Studies and International Relations*, (10).
- Iyad, R. Arab Gulf security in light of the Iranian challenge.
- Iyad, T. (2020). *The Iranian nuclear program and its reflection on the Gulf Cooperation Council Countries*, (1<sup>st</sup>). Berlin: Arab Democratic Center.
- Iyad, T. The nuclear program of Iran and its implications for the Gulf Cooperation Council Countries.
- Jennifer, K. (2012). Nuclear weapons and the Iranian strategic culture. In international studies: Iranian strategic culture and nuclear deterrence. Abu Dhabi: Emirates Center for Strategic Studies and Research.
- Khaled, A. (2019). *The geopolitics of the maritime straits and its impact on the conflict in the Arab East region: A case study of the future of energy supplies in the straits of Hormuz and Bab al-Mandab*, (1<sup>st</sup>). Berlin: Arab Democratic Center for Strategic, Political and Economic Studies.
- Khaled, A. (2005). Sources of Iranian militancy in the crisis with the West over the nuclear program. *Journal of Iranian Selections*, Al-Ahram Center for Political and Strategic Studies, Cairo: (64).
- Linzer, D. (2005). Iran is judged 10 years from nuclear bomb. The Washington Post.

- Livia, P. & Matthew, W. (2013). Reaching for an audience: US public diplomacy towards Iran, American Security Project (ASP). <http://bit.ly/1OjaJfV>.
- M, B. (2013). American rapprochement and Gulf security: Possible repercussions and available options. Doha: Al Jazeera Center for Studies.
- Maghazi, A. (2017). The nuclear program of Iran and the impatience of the international community. *Araa journal, Gulf Research Center*, (17).
- Manal, A. (2017). The Iranian Nuclear Agreement after two years. *International Politics Journal*, Al-Ahram Center for Political and Strategic Studies, 52 (210).
- Maryam, A. (2017). The impact of Omani-Iranian relations on the security of the Gulf Cooperation Council Countries after the Arab Spring. *Arab Future Journal*, Center for Arab Unity Studies.
- Methak, K. (2002-2010). The position of the United States of America on the nuclear program of Iran. *Journal of Regional Studies*, 8 (24), 112-113.
- Molly, M. (2006). Iran Restarted uranium program: Enhanced access for UN inspectors halted at facilities. Washington post Foreign Service. <http://www.washingtonpost.com>.
- Monem, K. & Ibtihal, R. (2014). The nuclear program of Iran and economic sanctions. *Journal of Political Issues*, (34).
- Muhammad, A. (2012). *The Iranian relations with the Gulf Cooperation Council Countries in light of the American occupation of Iraq "2003-2011"*, Unpublished Master's Thesis. Middle East University.
- Muhammad, A. (2015). *After Deal: The Iranian nuclear agreement and the future of the Middle East*. Cairo: Al-Ahram Center for Political and Strategic Studies.
- Muhammad, E. (2014). Possible percussions of the Iranian Nuclear Agreement on the Arab Gulf countries. *Middle East Journal*, The National Center for Middle East Studies, (62).
- Muhammad, G. (2018). *The nuclear program of Iran and its security effects on the Gulf Cooperation Council Countries*, Unpublished Master's Thesis. Naif Arab University for Security Sciences.
- Muhammad, K. (2019). Trump and the future of the international system. *Journal of International Politics*, Al-Ahram Center for Political and Strategic S
- Muhammad, T. (2016). *Iranian-American Relations: Agreement or disagreement*, (1<sup>st</sup>). Cairo: Dar Al-Arabi for Publishing and Distribution.
- Omar, A. (2019). *The Nuclear Program of Iran: Origin and Development*. Istanbul: The Egyptian Institute for Political and Strategic Studies.
- Ray, T. (2009). *Guardians of the revolution: Iran and the world in the age of the Ayatollahs*. (1<sup>st</sup>). Oxford University Press.
- Richard, R. (2008). *The Iranian nuclear program: Security reflections on the United Arab Emirates and the Arab Gulf Region*. Translated by: The Emirates Center for Strategic Studies and Research, (1<sup>st</sup>). Abu Dhabi: Emirates Center for Strategic Studies and Research.
- Saad, M. (2013). *The nuclear program of Iran and its impact on the attitudes of Kuwaiti Foreign Policy "2003-2012."* Unpublished Master's Thesis. Middle East University.
- Saadoun, S. (2015). Regional and international strategies in the Strait of Hormuz. *Journal of Geographical Research*, (14).
- Samiha, G. (2016). *The strategic role of the Strait of Hormuz and its implications for energy security in the Arab Gulf Region*, Unpublished Thesis. University of Guelma.
- Sayed, H. (2011). *Iran and the Arabs: The limits of blood, religion, and politics*, (1<sup>st</sup>). Cairo: Dar KunoozHouse for Publishing and Distribution.
- Selim, K. (2016). The Iranian nuclear program and its impact on the Gulf Cooperation Council Countries. *Al-Mustansiriya Journal for Arab and International Studies*, Al-Mustansiriya Center for Arab and International Studies.
- Shahram, C. (2007). *Iran's nuclear ambitions*, (1<sup>st</sup>). Translated by Bassam Shiha. Beirut: Arab Scientific Publishers.
- Sharifa, S. (2017). *Iranian-American relations and their repercussions on the Middle East . "2003-2016"*. Unpublished Master's Thesis. Cairo University.



- Taj Al-Din, J. (2013). *Iran's strategy towards the Arab Gulf states*, (1<sup>st</sup> ). Damascus: Dar Ruslan for Printing, Publishing and Distribution.
- The historical approach and the descriptive analytical approach in scientific research. Retrieved from <https://wefaak.com>.
- The International Atomic Energy Agency asserts Iran's compliance with its obligations under the nuclear agreement. France 24, June 2, 2017. Retrieved from 20170602 / <http://www.france24.com/ar>.
- The Iranian nuclear deal and its strategic implications. Retrieved from <http://ncmes.org/ar/events/169>
- The nuclear agreement came into force and lifting sanctions on Tehran. Sky News Agency, January 17, 2016. Retrieved from <http://www.skynewsarabia.com>
- Walid, A. (2010). *Iran: The future of the regional position in 2020*, (1<sup>st</sup> ). Algeria: Center of Applied Studies and Foresight.
- Osama, M. (2007). The American-Iranian confrontation: Escalation or calming. *The International Politics Journal*, Cairo: Al-Ahram Foundation for Political and Strategic Studies, (168).
- Wedad. D. (2013). *The stakes of nuclear proliferation in the Middle East Region: A case study of Israel, Iran and Algeria*, Unpublished Doctorate Dissertation, University of Algiers.
- Wissam, A. (2013). *The Iranian nuclear challenge: Reality or illusion*, (1<sup>st</sup> ) . Damascus: New Syria House for Printing, Publishing and Distribution.
- Youssef, K. (2011). *Gulf Cooperation Council in the triangle of succession, oil and foreign power*, (1<sup>st</sup> ). Beirut: Center for Arab Unity Studies.
- Zainab, A. (2018). The position of the Arab Gulf States on the Iranian Nuclear Agreement. *Journal of Iranian Orbits*, Arab Democratic Center, (1).